قرار لمجلس المنافسة عدد 05/ق/2020 صادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020) المتعلق باقتناء كل من شركة «OCP Services SA» وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لوحدات فندقية وأصول عقارية تابعة لهذه الوحدات من المكتب الوطني للسكك الحديدية.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 الصادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 108/ع.ت.إ/19 بتاريخ 20 ديسمبر 2019، والمقدم من قبل مكتب المحاماة «Naciri & Associés» «Allen & Overy» ، المتعلق باقتناء كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركة «OCP Services SA»، لوحدات فندقية وأصول عقارية تابعة لهذه الوحدات، في ملكية المكتب الوطني للسكك الحديدية. ويتعلق الأمر بـ:

- 52.07 % من رأسمال شركة «المامونية»، وهي شركة مكلفة بتسيير واستغلال فندق وكازينو «المامونية» بمراكش ؛
- 80 % من رأسمال شركة تسيير فندق «ميشليفن» بإفران في المرحلة الأولى و20 % في مرحلة ثانية خلال السنة الجارية، ليصبح مجموع الرأسمال المعني ب 100 % ؛
- 100 % من رأسمال شركة «قصر الجامعي» المكلفة بتسيير واستغلال فندق «قصر الجامعي» بفاس؛

• 50 % من شركة «Société Foncière de la Lagune» المكلفة بتسيير واستغلال فندق «مارتشيكا بالناظور».

وبناء على القرار رقم 82/19 القاضي بتعيين مقرر في الموضوع ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد ومقرر الموضوع لمشروع القرار خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 21 يناير 2020 ؛

وطبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 26 ديسمبر 2019 ؛

وحيث إن الفاعلين في القطاع لم يبدوا أية ملاحظات في هذا الشأن ؛

وبناء على استكمال الملف بتاريخ 16 يناير 2020 ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المواد 1 و 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إن مقتضيات المادة الأولى تنص صراحة على أن قانون حرية الأسعار والمنافسة يتم تطبيقه على :

- جميع الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين سواء أكانوا متوفرين أم غير متوفرين على مقر أو مؤسسات بالمغرب، وذلك بمجرد ما يكون الغرض من العمليات التي ينجزونها أو التصرفات التي يقومون بها، المنافسة في السوق المغربية أو يمكن أن يترتب عليهما أثر على هذه المنافسة ؛

- جميع أعمال الإنتاج والتوزيع والخدمات، بما فيها تلك التي تقوم بها أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام، عندما تتصرف كفاعلين اقتصاديين، وليس أثناء ممارستها لصلاحيات السلطة العامة أو لمهام المرفق العام.

وحيث إن هذه العملية تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها أحد الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وذلك لتجاوز رقم أسقف المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت لمبلغ 750 مليون درهم المحدد بموجب المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إن هذه العملية تهم اقتناء كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركة «OCP Services SA» المملوكة لمجموعة «OCP SA»، لوحدات فندقية وأصول عقارية تابعة لهذه الوحدات، في ملكية المكتب الوطني للسكك الحديدية، وذلك عبر إنشاء شركة مشتركة مناصفة بينهما (50 في المائة من الرأسمال لكل واحد من الشركاء) وهي «Maghrib Hospitality Company»، حيث ستتكلف بتسيير واستغلال هذه الوحدات الفندقية والأصول التابعة لها ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي تم إنجازه وبالاطلاع على وثائق الملف، فإن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي :

• سوق الفنادق الفاخرة من فئة خمس (5) نجوم بمدينة مراكش ؛

• سوق الفنادق الفاخرة من فئة أربع (4) و خمس (5) نجوم بكل من مدن: فاس، إفران والناظور.

وحيث إنه بعد دراسة بنية الأسواق المعنية بعملية التركيز والمواقع التنافسية للفاعلين داخلها، تبين ما يلي :

أولا : فيما يتعلق بسوق الفنادق الفاخرة من فئة خمس (5) نجوم بمدينة مراكش، فإن عرض الإيواء السياحي المتوفر يقدر بحوالي 15453 سريرا، حيث يتوفر منها فندق المامونية، موضوع عملية التركيز، على 436 سريرا، بما يناهز 2.8 % من حصة السوق، وهي حصة لن يكون لها أي آثار سلبية على المنافسة في السوق المرجعية ؛

ثانيا : علاقة بسوق الفنادق الفاخرة من فئة أربع (4) و خمس (5) نجوم بمدينة فاس، فإن العرض السياحي المتوفر يتكون من حوالي 16 وحدة فندقية ذات قوة استيعابية تقدر ب 4703 سريرا. ويتوفر منها فندق قصر الجامعي، موضوع عملية التركيز، على طاقة استيعابية تقدر ب 268 سريرا، تشكل حوالي 5.7 % من حصة السوق، وهي حصة ليس من شأنها التأثير على وضعية المنافسة في السوق المعنية.

كما أن الأطراف المعنية بالعملية غير متواجدة فيه وبالتالي ليس هناك أي تراكم لحصص السوق ؛

ثالثا : السوق المرجعية الثالثة المعنية بعملية التركيز هي سوق الفنادق الفاخرة من فئة أربع (4) وخمس (5) نجوم بمدينة إفران، حيث العرض المتوفر يتمثل في وحدتين ذات طاقة استيعابية تقدر بحوالي 247 سريرا. ويتوفر فندق ميشليفن منها على حوالي 142 سريرا، بما يقارب 57 % من حصة السوق المرجعية.

وبالرغم من الحصة الهامة التي يتمتع بها فندق مشليفن في السوق المرجعية، لابد من التأكيد على أن عملية التركيز تتمثل في نقل ملكية هذه الوحدة الفندقية من المكتب الوطني للسكك الحديدية إلى كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركة «OCP Services SA»، وهما لا يتوفران على أي وحدة فندقية على مستوى مدينة إفران كسوق جغرافية مرجعية. وبالتالي فإن عملية التركيز لن ينتج عنها أي تراكم لحصص السوق بعد إنجازها.

إضافة إلى ذلك، فإن السوق المرجعية تتوفر على طاقات هامة للمنافسة ما بين الفاعلين، بالنظر إلى أن العرض يفوق بشكل كبير الطلب في الشق المتعلق بالإيواء السياحي وهذا يتجلى أساسا في نسبة الملء التي لا تتعدى 17 % من الطاقة الاستيعابية.

وبالنظر إلى المعطيات السالفة الذكر، فإن عملية التركيز هذه في سوق الفنادق الفاخرة من فئة أربع (4) وخمس (5) نجوم بمدينة إفران لن يكون لها أي أثر سلبي على المنافسة ؛

رابعا : السوق المرجعية الأخيرة ذات الصلة بعملية التركيز هذه هي سوق الفنادق الفاخرة من فئة أربع (4) وخمس (5) نجوم بمدينة الناظور، والتي تتوفر على وحدتين فندقيتين ذات عرض إيوائي متمثل في 232 سريرا كطاقة استيعابية. ويتوفر فندق مارتشيكا الذي تم اقتناء جزء من حصصه من طرف كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركة «OCP Services SA» منها على حوالي 143 سريرا، بما يقارب 61 % من حصة السوق المرجعية.

وحيث تبعا لذلك، فإن نفس المعطيات التي تمت إثارتها فيما يتعلق بالسوق المرجعية بمدينة إفران نسوقها فيما يخص سوق الناظور، حيث إن طرفي العملية لا يتوفران على أي وحدة فندقية على مستوى مدينة الناظور كسوق جغرافية مرجعية. وبالتالي، فإن عملية التركيز هذه لن يترتب عنها أي تراكم لحصص السوق، بل إن السوق المرجعية تمنح فرصا هامة للمنافسة ما بين الفاعلين فيه، بالنظر إلى أن العرض يفوق بشكل كبير الطلب وهذا يتجلى أساسا في نسبة الملء التي لم تتعد 21 % من الطاقة الاستيعابية.

وحيث انطلاقا مما سلف ذكره، فإن العملية لن يكون لها أي تأثير سلبي على المنافسة في سوق الفنادق الفاخرة من فئة أربع (4) وخمس (5) نجوم بمدينة الناظور.

وحيث إنه اعتبارا لما تم تقديمه من معطيات وتحاليل بخصوص بنية الأسواق المعنية والمواقع التنافسية للفاعلين داخلها، يتبين بأن هذه العملية لن يكون لها آثار سلبية على المنافسة فيها أو في جزء مهم من هذه الأسواق ؛

وحيث إنه لا وجود لأي تداخل أفقي أو عمودي ناتج عن عملية التركيز هذه ؛

أصدر القرار التالي :

مادة فريدة

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة باقتناء كل من شركة «OCP Services SA» وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لوحدات فندقية وأصول عقارية تابعة لهذه الوحدات من المكتب الوطني للسكك الحديدية.

وحرر بالرباط في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020).

الإمضاء : ادريس الكراوي.